الهيئة الاستشارية الفنية

توصيات بشأن وحدات الانبعاثات المؤهلة
بموجب خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (كورسيا)

فيما يلي مقتطفات من تقرير الهيئة الاستشارية الفنية الصادر في يناير ٢٠٢٢،
والذي يرِد في المرفق (ب) بورقة العمل C/WP-15327

٣- توصيات الهيئة بخصوص التغييرات الجوهرية

٣-١ توصي الهيئة ببارامترات أهلية محدّثة لأحد برامج وحدات الانبعاثات حظي بالموافقة عليه سابقاً للحصول على الأهلية الفورية لتوريد وحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب خطة كورسيا، وقامت الهيئة في هذه الدورة بتقييم التحديثات الجوهرية التي أدخلها البرنامج على الإجراءات:

- Verified Carbon Standard (انظر الفقرة ٣-٣ للمزيد من التفاصيل)

٣-٢ ينبغي أن تظل أهلية وحدات الانبعاثات خاضعة لبارامترات الأهلية العامة الواردة في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢٠) من دورة التقييم الأولى للهيئة إنْ لم يرد خلاف ذلك في القسم ٣-٣، وأي بارامترات إضافية أخرى خاصة بالبرنامج بعينه على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٣-٣-١٢. والتوصيات الواردة في هذا القسم لا تلغي الأنشطة المسجلة والمؤهلة حالياً بأثر رجعي.

٣-٣ برنامج Verified Carbon Standard

توصيات الهيئة بناءً على التغييرات الجوهرية المقيّمة

٣-٣-١ في ضوء التغييرات الإجرائية لبرنامج Verified Carbon Standard (VCS) المقدمة والمُقيّمة في إطار ما أجرته الهيئة من عملية تقييم للتحديثات الإجرائية الجوهرية المحتملة لعام ٢٠٢١، بما في ذلك التغييرات على التسميات المستخدمة في وثائق البرنامج المحدثة، توصي الهيئة بإجراء تعديل على نطاق الأهلية الخاص بهذا البرنامج تحديداً، وذلك على النحو المحدد في الفقرة ٣-٣-١٢، والذي ينبغي وصفه بوضوح في وثيقة الإيكاو "وحدات الانبعاثات المؤهلة لخطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (كورسيا) ".

٣-٣-٢ وفي سياق عملية إعادة التقييم هذه، سيجري استعراض "تواريخ الوحدات المؤهلة" في هذا البرنامج، كما هو الحال بالنسبة لجميع البرامج التي تقوم الهيئة فيها بإعادة تقييم وحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب خطة كورسيا لاستخدامها بعد المرحلة التجريبية (المخطط لها لعام ٢٠٢٢)، لا سيما عندما تغطي "تواريخ الوحدات المؤهلة" خفض الانبعاثات بدءً من ٢٠٢٠/١٢/٣١ مع مراعاة التطورات ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمادة ٦ من اتفاق باريس.

معلومات عامة عن الوضع الراهن للبرنامج

٣-٣-٣ خلال دورات التقييم السابقة، وجدت الهيئة أن إجراءات ومعايير البرنامج وترتيباته الإدارية، والتي كانت مطبقة والتي قيَّمتها الهيئة في عام ٢٠١٩، تتسق تماماً مع محتوى معايير وحدات الانبعاثات، بالنسبة لوحدات الانبعاثات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١.

٣-٣-٤ كذلك فإن المعيار الذي يقضي بأنه "يجب أن يكون لدى النظام تدابير قائمة لتقييم وتخفيف حوادث التسرب المادي" يتضمن وجودَ إرشادات تتطلب "... أنشطة تنطوي على خطر حدوث تسرب عند تنفيذها على مستوى المشروع ينبغي تنفيذها على المستوى الوطني، أو بصفة مؤقتة على المستوى دون الوطني، بهدف التخفيف من مخاطر حدوث تسرب." وفي دورة التقييم الأولى لعام ٢٠١٩، وجدت الهيئة أن إجراءات برنامج VCS بموجب السيناريو ٢ والسيناريو ٣ في الإطار VCS Jurisdictional and Nested REDD+ (JNR) كانت متسقة مع هذه الإرشادات، وأوصت بالموافقة المشروطة، رهناً بالانتهاء من الإجراءات الإضافية المطلوبة المتعلقة بمعيار "الديمومة". ووجدت الهيئة أن الإجراءات بموجب السيناريو ١ في الإطار JNR لم تكن متسقة تماماً مع الإرشادات القاضية بأنه "يجب أن يكون لدى النظام تدابير قائمة لتقييم وتخفيف حوادث التسرب المادي"، لأن السيناريو ١ مكّن من "دمج" مشاريع REDD + في خط أساس يتحدد بموجب الولاية القانونية للدولة ولكن بدون مراقبة على مستوى الولاية القانونية وهي ما تعتبرها الهيئة ضرورية لتحقيق الاتساق مع هذا المعيار وإرشاداته. وأوصت الهيئة باستبعاد وحدات الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة على مستوى المشروع، بما في ذلك الأنشطة على مستوى المشروع المنفذة بموجب السيناريو ١، مع الاستثناءات المسموح بها لأنواع الأنشطة التي لا تشكل خطراً من حيث التسرب عند تنفيذها على مستوى المشروع[١].

٣-٣-٥ وقيّمت الهيئة، في دورة التقييم الثانية لعام ٢٠٢٠، إجراءات برنامج VCS المحدثة للسيناريو ٢ و٣ من الإطار JNR باعتبارها دليلاً على استيفاء البرنامج لشروط الأهلية التي أقرها المجلس فيما يتعلق بمعيار "الديمومة". وبالإشارة إلى المعيار القاضي بأنه "يجب أن يكون لدى النظام تدابير قائمة لتقييم وتخفيف حوادث التسرب المادي"، أوصت الهيئة أيضاً بالسماح باستثناءات أخرى من التوصية باستبعاد وحدات الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة على مستوى المشروع، بما في ذلك تلك التي تتبع إجراءات السيناريو ١ من الإطار JNR، بناءً على تفسيرات المعايير المطبقة على مختلف أنواع الأنشطة والسياقات الجغرافية وأحجام المشاريع[٢]. وخلال دورة التقييم الثالثة في عام ٢٠٢١، أوصت الهيئة بمنهجيتين إضافيتين باعتبارهما استثناءين مسموح بهما من التوصية باستبعاد وحدات الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة على مستوى المشروع، بما في ذلك تلك التي تتبع إجراءات السيناريو ١ من الإطار JNR [٣]. وأقر المجلس، في دورته رقم ٢٢١ في أكتوبر ٢٠٢٠ ودورته رقم ٢٢٤ في نوفمبر ٢٠٢١، هذه التوصيات الخاصة لتوسيع نطاق أهلية برنامج VCS.

موجز التحديثات الجوهرية للإجراءات

٣-٣-٦ في أبريل ٢٠٢١، قدم برنامج VCS للهيئة معلومات لتقييمها بشأن تحديث إجراءاته المتعلقة بإطاره المسمّى Jurisdictional and Nested REDD+ (الإطار JNR) وثمة عناصر منه ترِد في نطاق الأهلية الحالي لبرنامج VCS. والعديد من التحديثات الأخيرة للمتطلبات التي يقضي بها إطار JNR (الإصدار الرابع منه حالياً) جرى شرحها للهيئة أثناء دورة التقييم الأولى

[١] انظر القسمين ٤-٢-٧ و٤-٣-٢ من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢٠).
[٢] انظر القسمين ٤-٢-٧ و٤-٣-٨ من تقرير الهيئة (أكتوبر ٢٠٢٠).
[٣] انظر القسم ٤-٢-٤-٧ من تقرير الهيئة (سبتمبر ٢٠٢١).

التي أجرتها الهيئة في ٢٠١٩، لكنها كانت لا تزال قيد المشاورات ووضعها في صيغتها النهائية. وقد قام البرنامج منذ ذاك الحين بالانتهاء من هذه التحديثات وغيرها وقدمها إلى الهيئة في أبريل ٢٠٢١ لكي تستعرضها.

٣-٣-٧ وتضمنت التحديثات المقدمة من البرنامج تحديثاً لإجراءات البرنامج بشأن الأنشطة المنفَّذة في الإطار JNR، ما في ذلك، من بين أمور أخرى، المتطلبات المحدثة للسيناريوهات ١ و٢ و٣ من الإطار JNR. وركز تقييم الهيئة لهذه التحديثات بشكل خاص على التحديثات التي أعادت هيكلة السيناريو ٢ من الإطار JNR إلى فئتين : السيناريو ٢-أ والسيناريو ٢-ب. وقد رأت الهيئة أن إجراءات وترتيبات السيناريو ٢-أ ((JNR Scenario 2a) تتطابق بشكل عام مع الإجراءات والترتيبات التي سبق أن قيّمتها الهيئة تحت اسم (JNR Scenario 2) بحيث أن ذلك كان في المقام الأول تغييراً في التسمية المستخدمة في الوثائق المحدثة لبرنامج VCS.

٣-٣-٨ ووجدت الهيئة كذلك أن الإجراءات الواردة في السيناريو ٢-ب (الجديد) تختلف بالفعل اختلافاً جوهرياً عن الإجراءات والمعايير والترتيبات الإدارية ذات الصلة التي كانت مطبقة والتي قامت الهيئة بتقييمها في ٢٠١٩-٢٠٢١. وركزت هذه التغييرات على المتطلبات المحدّثة أو الجديدة التي تمكن من "دمج" الأنشطة ضمن برنامج على مستوى الولاية القانونية في حالة عدم مشاركة الدولة ذات الولاية القانونية في إطار JNR التابع لبرنامج VCS. ويحدد السيناريو ٢-ب الشروط على مستوى الولاية القانونية والتي يجب أن تتوافر كي تكون الأنشطة مؤهلة لاحتساب الأرصدة بموجب السيناريو ٢-ب من الإطار JNR، بالإضافة إلى الإرشادات والاشتراطات المباشرة الخاصة بالتنفيذ على مستوى المشروع والتي تتضمن، على سبيل المثال، استخدام مستوى الانبعاثات المرجعي للغابات كما تحدده الدولة ذات الولاية القانونية، وحساب تسرب الانبعاثات على مستوى المشروع، فضلاً عن حالات انعكاس الاتجاهات داخل حدود المشروع. ويستبعد السيناريو ٢-ب أيضاً بعض المتطلبات على مستوى المشروع وعلى مستوى الولاية القانونية والتي كانت موجودة في السيناريو ٢-أ (وكانت في السابق ضمن السيناريو ٢) فيما يتعلق، على سبيل المثال، بمراقبة الزيادات الصافية في الانبعاثات وحسابها من جانب الدولة ذات الولاية القانونية. وأكدت الهيئة أن الإجراءات المحدثة المتعلقة بالسيناريو الجديد ٢-ب تعتبر تغييرات جوهرية على إجراءات JNR VCS وعناصره في المرحلة المبكرة وقررت تقييمها في هذه الدورة.

الاستنتاجات العامة

٣-٣-٩ وجدت الهيئة أن إجراءات البرنامج VCS ومعايير وترتيباته الإدارية القائمة ذات الصلة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩، والمشفوعة بالتغييرات الجوهرية التي قُدمت للهيئة لكي تقيمها في أبريل ٢٠٢١، كانت إلى حد كبير متسقة مع معايير وحدات الانبعاثات (EUC) بالنسبة لوحدات الانبعاثات المولدة في إطار البرنامج قبل ١/١/ ٢٠٢١.

٣-٣-١٠ وتماشياً مع الاستنتاجات التي خلصت إليها الهيئة في دورة تقييمها الأولى (الفقرة ٣-٣-٤ من هذه الوثيقة)، وجدت الهيئة أن الإجراءات المحدّثة للسيناريو ٢-أ من الإطار JNR (المعروف في السابق باسم "السيناريو ٢") والسيناريو ٣ لا تزال متسقة مع معيار وحدات الانبعاثات (EUC) الذي يقضي بأنه "يجب أن يكون لدى النظام تدابير قائمة لتقييم وتخفيف حوادث التسرب المادي". بيد أن الهيئة وجدت أيضاً أن بعض الإجراءات المحدثة بالنسبة للسيناريو ١ من الإطار JNR والوحدة

الجديدة "السيناريو ٢-ب" غير متسقة تمام الاتساق مع إرشادات المعيار بشأن النطاق ومنع التسرب[٤]، على ضوء أنها لا تنطوي على إجراءات شاملة للمراقبة وحساب الانبعاثات وعمليات إزالتها على نطاق الولاية القانونية بأسرها.

٣-٣-١١ وجدت الهيئة أن إجراءات البرنامج المحدثة للسيناريو ٢-أ والسيناريو ٣ في الإطار JNR لا تزال متسقة مع الإرشادات بشأن الإصدار المزدوج بموجب المعيار الذي مفاده أنه "يتمّ حسابها مرة واحدة فقط في سبيل الالتزام بالتخفيف" وينص على أنه "ينبغي أن يكون لدى البرنامج إجراءات مطبقة لمدير البرنامج و/ أو السجل الذي يراقب سجل (سجلات) البرنامج لضمان ... إصدار وحدة واحدة فقط مقابل الطن الواحد من التخفيف". ومع ذلك، فقد وجدت الهيئة أن إجراءات السيناريو ٢-ب لإدماج مشاريع في برامج تابعة للدولة خارج إطار JNR لا تتسق تماماً مع هذا المعيار وإرشاداته، بسبب عدم التأكيد بوضوح على وجود إجراءات تضمن أنّ وحدات الانبعاثات المتعلقة بالتخفيف التي سُجلت بالفعل لصالح النشاط على مستوى المشروع في برنامج VCS أو على مستوى الولاية القضائية الأعلى لن تُسجّل مرة أخرى لاحقاً من قِبل الطرف الآخر.

بارامترات الأهلية الخاصة بالبرنامج

٣-٣-١٢ النطاق: قدّم برنامج VCS إلى الهيئة معظم، ولكن ليس كل، أنواع الأنشطة والمقاييس وأنواع الوحدات والمنهجيات وفئات الإجراءات التي يدعمها البرنامج، مشفوعة بالتغييرات الجوهرية المدخلة على إجراءات البرنامج والتي جرى تقييمها في دورة تقييم الهيئة لعام ٢٠٢١، وذلك كي تقوم الهيئة بإخضاع كل ذلك للتقييم. وتوصي الهيئة بأن الاستثناءات في نطاق أهلية البرنامج، أو القيود المفروضة عليه، كما تردِ في وثيقة الإيكاو "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا" ينبغي أن تشمل بارامترات الأهلية العامة المنصوص عليها في القسم ٤-١ من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢٠) والمستقاة من تقييم الهيئة الأول؛ وكذلك ما حدد منها للبرنامج في الطبعة السادسة من وثيقة الإيكاو "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا" (نوفمبر ٢٠٢١)، مع إدراج التعديل التالي:

> نطاق الأهلية: (د)-أ وحدات الكربون المتحقق منها الصادرة عن الأنشطة على مستوى المشروع في إطار برنامج على مستوى الدولة ذات الولاية القانونية وفقاً للسيناريو ٢-أ في الإطار JNR ببرنامج VCS.

٣-٣-١٣ **إجراءات أخرى مطلوبة من البرنامج:** توصي الهيئة بالاستمرار في الالتزام بالإجراءات الإضافية الموصى بها للبرنامج في الفقرة ٤-٢-٧-٨ ج) من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢٠)، والتي تنص على ما يلي: " توصي الهيئة الاستشارية بأن يطلب المجلس من البرنامج اتخاذ الإجراءات التالية، والتي لا يلزم اتخاذها قبل أن يرد وصف البرنامج في وثيقة الإيكاو المعنونة "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا": أن ينص بوضوح، في تحديثٍ لقواعد ومتطلبات البرنامج المقصودة، على المعلومات الواردة [في الفقرة ج] أدناه:

> ...ج) إجراءات البرامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، لكي تقوم الهيئة الاستشارية الفنية بتقييمها فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١"

وستطلب الهيئة تحديثاً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بما يُطلب من إجراء إضافي (واحداً كان أو أكثر) خلال عملية إعادة التقييم لعام ٢٠٢٢.

---

[٤] "ينبغي أن تكون للبرامج أحكام مطبقة تنص على أن الأنشطة التي تنطوي على خطر التسرب، حين تُنفّذ على مستوى المشروع، فينبغي تنفيذها على المستوى الوطني، أو مؤقتاً على المستوى الدون الوطني، بهدف التخفيف من خطر التسرب".

٣-٤ استنتاجات أخرى من تقييم الهيئة للتغييرات الجوهرية المحتملة

٣-٤-١ السجل الأمريكي للكربون

٣-٤-١-١ ارتأت الهيئة في التقييم الأول أن إجراءات سجل الكربون الأمريكي ومعاييره وترتيباته الإدارية القائمة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠١٩ تتسق بشكل كامل مع جميع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة للوحدات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة بأن السجل الأمريكي مؤهل على الفور للتزويد بوحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب كورسيا، وهو ما أقره المجلس في دورته رقم ٢١٩ وتم تحديثه بما يتماشى مع التوضيحات التي أوصت بها الهيئة خلال دورتها رقم ٢٢١. وأقر المجلس، في دروته ٢٢٢ في مارس ٢٠٢١، تمديد تواريخ وحدات السجل الأمريكي المؤهلة حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

٣-٤-١-٢ قدم السجل الأمريكي تغييرات إجرائية جوهرية محتملة في سبتمبر ٢٠٢١ لاستعراضها واحتمال تقييمها بواسطة الهيئة. وقبل صدور تقرير الهيئة (TAB/10)، رأى أعضاء الهيئة أن تحديثات السجل الأمريكي كانت ذات طابع إداري بحت، ولن يكون لها تداعيات وظيفية على الإجراءات الموضوعية للبرنامج أو تنفيذه ولن تؤثر عليها. وبالتالي، فقد أكدت الهيئة أن تلك التحديثات كانت غير جوهرية ولم تقم بتقييمها في هذه الدورة.

٣-٤-١-٣ **الإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج:** توصي الهيئة بالاستمرار في الالتزام بالإجراءات الإضافية الموصى بها المطلوبة من البرنامج في القسم ٤، الفقرة ٤-١-١٠ من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢١)، والتي تنص على ما يلي: "توصي الهيئة بأن يطلب المجلس من السجل الأمريكي القيام بالإجراءات الواردة في الفقرات من أ) إلى ج) أدناه. ولا يلزم اتخاذ هذه الإجراءات قبل تحديث وصف السجل الأمريكي في وثيقة الإيكاو المعنونة "وحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب كورسيا":

أ) أن يوضح من خلال تحديث إرشاداته أو معياره في أقرب فرصة أن "الوسائل الأخرى" لإجراء التعديلات على الإثباتات، كما هو مشار إليه في الإصدار (٧,٠) من معيار السجل[٥]، قد تسبق أو تكمل التعديلات على الإثباتات في التقارير الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالطريقة التي يطلب السجل من البلدان المضيفة أن تحددها في خطابات الضمان والتفويض التي تقدمها؛

ب) أن يوضح من خلال تحديث إرشاداته أو معياره في أقرب فرصة أن تقديم مساهمة بنسبة ٥% في المخزون الاحتياطي لخطة كورسيا، كما هو مشار إليه في الإصدار (٧,٠) من معيار السجل[٦]، تنطبق على المشاريع الموجودة في البلدان المضيفة حيث تبلغ درجة تصنيف المخاطر الوطنية السائدة فيها "صفر" وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)؛

ج) أن يواصل التقدم في تقييم الردود على حالات الاحتساب المزدوج المؤكدة، على النحو المشار إليه في الإصدار (٧,٠) من معيار السجل[٧]، مثل الإشارة، في جملة أمور، إلى ما إذا كان يجب وقف عملية

---

[٥] المرفق (ب)، القسم ب-٤، الخيار ط، والفقرة ٥ من الإصدار ٧ من معيار السجل المتاحة على الرابط التالي: https://americancarbonregistry.org/carbon-accounting/standards-methodologies/american-carbon-registry-standard/acr-standard-v7-0_final_dec2020.pdf

[٦] الخيار ٤ في الفقرة ٣ بالقسم ب-٤، المرفق (ب)، من الإصدار ٧ من معيار السجل.

[٧] الفقرة ٦، الفقرة ٣ بالقسم ب-٤، المرفق (ب)، من الإصدار ٧ من معيار السجل.

تأهيل وحدات التعويض من البلد المعني في إطار خطة كورسيا، أو احتمال تغيير تصنيف البلد من حيث المخاطر في مثل هذه الحالات.

وستطلب الهيئة تحديثاً عن التقدم المحرز في ما يُطلب من إجراء إضافي (واحداً كان أو أكثر) في عملية إعادة التقييم لعام ٢٠٢٢.

٣-٤-٢ برنامج Architecture for REDD+ Transactions (ART)

٣-٤-٢-١ ارتأت الهيئة في دورة تقييمها الثانية في عام ٢٠٢٠ أن إجراءات برنامج ART ومعاييره وترتيباته الإدارية القائمة والتي خضعت لتقييم الهيئة في عام ٢٠٢٠ تتسق بشكل كامل مع جميع معايير وحدات الانبعاثات بالنسبة للوحدات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة بأن يكون برنامج ART "مؤهلاً على الفور" للتزويد بوحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا، وهو ما وافق عليه المجلس في دورته رقم ٢٢١ في أكتوبر ٢٠٢٠. ووافق المجلس، في دورته رقم ٢٢٤ في نوفمبر ٢٠٢١، على تمديد تواريخ الوحدات المؤهلة حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

٣-٤-٢-٢ قدم برنامج ART للهيئة تحديثات إجرائية جوهرية محتملة في سبتمبر ٢٠٢١ لتقييمها، وهي تندرج في خمس فئات رئيسية، وتتضمن تحديثات لتوسيع نطاق البرنامج بحيث يدعم ما يلي: (١) أنشطة برنامج ART لمعيار التميز البيئي (TREES) التي تسجل أرصدة إزالة الانبعاثات و(٢) تنفيذ وحساب أنشطة ART TREES التي تنطوي على حماية الغابات السليمة في المواقع ذات الغطاء الغابي العالي وانخفاض معدلات إزالة الغابات (HFLD). وكشف برنامج ART عن إجراءات جديدة تهدف إلى (٣) تسجيل أرصدة أنشطة معيار التميز ART TREES في المواقع التي يتم فيها تنفيذ أنشطة على نطاق أصغر (على مستوى الولاية القانونية الفرعية/على مستوى المشروع) ضمن ولاية اختصاص معيار التميز ART TREES، ولكن تسجل أرصدتها من خلال برنامج آخر لوحدات انبعاثات، والتي تخصص وتصدر بشكل صريح للاستخدامات المحلية البحتة (على سبيل المثال، الامتثال، أو المبادرات الطوعية التي تديرها حكومة البلد المضيف). كما أبلغ برنامج ART عن إجراءات جديدة (٤) تدعم الموافقة على أقاليم الشعوب الأصلية كمناطق محاسبة منفصلة معترف بها على المستوى دون الوطني، وهي مسجلة من قِبل حكومة وطنية وفقاً لمعيار التميز ART TREES. وأخيراً، قدم برنامج ART دليلاً على تنفيذ ونشر (٥) إجراءات تستجيب لما طلبه المجلس وهو أن يقوم برنامج ART باستكمال الإجراءات التي تشترط وتيسّر وضع إطار زمني لرصد الانبعاثات وحسابها على أن تكون مدته عشرون عاماً على الأقل وذلك بالنسبة للبرامج على مستوى الولاية القانونية التي ترغب في أن تكون مؤهلة بموجب خطة كورسيا.

٣-٤-٢-٣ أجرت الهيئة تقييماً للتحديثات في الفئات (١) – (٤) باعتبارها تغييرات جوهرية في إجراءات المرحلة السابقة من برنامج ART وعناصر في البرنامج، مما خضع للتقييم في عام ٢٠٢٠. ووجدت الهيئة أن الإجراءات المحدثة لبرنامج ART أظهرت اتساقاً فنياً مستمراً مع محتويات المعايير التالية وإرشاداتها الخاصة بتفسير المعايير: اعتبارات النطاق؛ يجب أن تولّد البرامج المعنية بالتعويض عن الكربون وحدات إضافية تمثل انخفاضاً في الانبعاثات أو تفادياً لها، أو إزالتها؛ ويجب أن يستند احتساب أرصدة تعويض الكربون إلى خط أساس واقعي وموثوق به؛ ويجب أن يكون للنظام تدابير لتقييم وتخفيف حوادث تسرب المواد؛ ولا تحتسب إلا مرة واحدة للوفاء بالتزام بالتخفيف.

٣-٤-٢-٤ عند استعراض الإجراءات المحدثة في الفئات (١) – (٤) أعلاه، أكدت الهيئة أن التغييرات المبلغ عنها لا تتطلب أي تنقيح لتوصياتها السابقة إلى المجلس فيما يتعلق بنطاق أهلية برنامج ART في هذا الوقت. وأكدت الهيئة كذلك أن

إجراءات برنامج ART المستكملة فيما يتعلق بمدة الأنشطة التي تطلب التأهل بموجب خطة كورسيا (الفئة (٥) أعلاه) كانت متسقة مع الإجراءات الإضافية التي طلبها المجلس.

٣-٤-٢-٥ **الإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج:** توصي الهيئة بالاستمرار بالعمل بالإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج في الفقرة ٤-٢-٣-٩ من تقرير الهيئة (سبتمبر ٢٠٢١) والتي تنص على ما يلي: "توصي الهيئة بأن يطلب المجلس من برنامج ART بأن يقوم بتحديث إرشاداته أو معياره في أقرب فرصة بحيث يتناول بمزيد من الشرح الإجراء الخاص بشهادات البلد المضيف والتي يجب أن تحدد التوقيت المتوقع و/أو أسباب تطبيق التعديلات والإبلاغ عنها. ولا يلزم اتخاذ هذه الإجراءات قبل تحديث وصف البرنامج في وثيقة الإيكاو "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا". وستطلب الهيئة تحديثاً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بما يُطلب من إجراء الإضافي (إجراءات إضافية) في عملية إعادة التقييم لعام ٢٠٢٢.

٣-٤-٣ برنامج Climate Action Reserve

٣-٤-٣-١ وجدت الهيئة في دورة تقييمها الأولى لعام ٢٠١٩ أن إجراءات برنامج Reserve ومعاييره وترتيباته الإدارية المطبّقة والتي خضعت لتقييم الهيئة في ٢٠١٩ متسقة مع معيار وحدات الانبعاثات بالنسبة لوحدات الانبعاثات المولدة في إطار البرنامج قبل ٢٠٢١/١/١. وأوصت الهيئة الاستشارية الفنية بأن يحصل برنامج Reserveعلى "الأهلية الفورية" لتوريد وحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب خطة كورسيا، وهو ما اعتمده المجلس في دورته ٢١٩ في مارس ٢٠٢٠ وقام بتحديثه وفقاً للتوضيحات التي أوصت بها الهيئة خلال دورتها ٢٢١ في أكتوبر ٢٠٢٠.

٣-٤-٣-٢ وبناء على توصية من الهيئة، وافق مجلس الإيكاو وطلب من برنامج Reserve أن "يحدّث أو يستكمل تحديث إجراءات البرامج" المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، لكي تقيّمها الهيئة الاستشارية لأغراض التوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١ من تقرير تقييم الهيئة الأول[٨]. وقد رأت الهيئة أنه ليس من الضروري اتخاذ هذا الإجراء قبل وصف برنامج Reserve في وثيقة الإيكاو "وحدات الانبعاثات المؤهلة في إطار خطة كورسيا".

٣-٤-٣-٣ وفي سبتمبر ٢٠٢١، قدم برنامج Reserve إلى الهيئة إجراءاته المتعلقة بإرشادات استصدار شهادات البلد المضيف بغرض تقييمها استجابةً لما جاء في فقرة "إجراءات أخرى مطلوبة من البرنامج" التي حددها المجلس. وقيمت الهيئة هذا التحديث ورأت أنه يشكل تغييراً جوهرياً في إجراءات البرنامج في المرحلة المبكرة وعناصر البرنامج المتعلقة بشهادات الدولة المضيفة، والتي تم تقييمها في عام ٢٠١٩. ووجدت الهيئة أن البرنامج قد أظهر اتساقاً فنياً مع بعض، ولكن ليس كل، محتوى المعيار لا يُحسب إلا مرة واحدة لأغراض الالتزام بالتخفيف، والإرشادات الخاصة بفهم المعايير.

٣-٤-٣-٤ وأشارت الهيئة إلى التقدم الذي أحرزه البرنامج في تطوير هذه الإجراءات المتعلقة بمحتوى شهادات البلد المضيف واستعداده المستمر لاتخاذ التدابير لضمان أن تكون تخفيضات الانبعاثات الناتجة عن أنشطته متسقة مع محتوى معيار وحدات الانبعاثات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتجنب الاحتساب المزدوج، في سياق اتفاق باريس والقرارات المتخذة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيد أن الهيئة، لدى استعراضها الإجراءات المحدّثة، أكدت أن التغييرات المبلغ عنها لا تتطلب تنقيح توصياتها السابقة للمجلس فيما يتعلق بنطاق أهلية البرنامج في هذا الوقت.

---

[٨] القسم ٤-٢-٥ https://www.icao.int/environmental-protection/CORSIA/Documents/TAB/TAB%202020/TAB_JANUARY_2020_REPORT_EXCERPT_SECTION_4.EN.pdf

٣-٤-٣-٥ **الإجراءات الإضافية المطلوبة من البرنامج:** توصي الهيئة بالاستمرار في العمل بالإجراءات الموصى بها المطلوبة من البرنامج في الفقرة ب) من القسم ٤-٢-٥-٦ من تقرير الهيئة (يناير ٢٠٢٠)، الذي ينص على ما يلي: "توصي الهيئة بأن يطلب المجلس من البرنامج أن يقوم بالإجراء التالي [الفقرة ب] والذي لا يتعين اتخاذه قبل وصف البرنامج في وثيقة الإيكاو المعنونة "وحدات الانبعاثات المؤهلة بموجب خطة كورسيا":

...ب) "تحديث أو استكمال تحديث إجراءات البرامج المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لشهادات البلد المضيف، لكي تقوم الهيئة الاستشارية الفنية بتقييمها فيما يتعلق بالتوصيات المقبلة بشأن تمديد تواريخ الأهلية المشار إليها في القسم ٤-١".

وستطلب الهيئة تحديثاً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بما يُطلب من إجراء إضافي (إجراءات إضافية) في عملية إعادة التقييم لعام ٢٠٢٢.

— — — — — — —